



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والسبعون

روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

الجمهورية التونسية

من أجل

برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية

في الجنوب الشرقي



المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة منطقة البرنامج
v	موجز القرض
vi	موجز البرنامج
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
3	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع تونس
5	الجزء الثاني - البرنامج
5	ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
6	باء - أهداف البرنامج ونطاقه
7	جيم - عناصر البرنامج
10	دال - التكاليف والتمويل
12	هاء - التوريد، والصراف، والحسابات ومراجعتها
13	واو - التنظيم والإدارة
14	زاي - المبررات الاقتصادية
14	حاء - المخاطر
15	طاء - الأثر البيئي
15	ياء - السمات الابتكارية
15	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
16	الجزء الرابع - التوصية
	الملحق
17	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية المساعدة المالية المتفاوض بشأنها



APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	I. COUNTRY DATA	البيانات القطرية	الأول -
2	II. PREVIOUS IFAD LOANS TO TUNISIA	قروض الصندوق السابقة إلى تونس	الثاني -
3	III. <i>CADRE LOGIQUE</i> (LOGICAL FRAMEWORK)	الإطار المنطقي	الثالث -
7	IV. <i>ORGANISATION DU PROGRAMME</i> (ORGANIZATION OF THE PROGRAMME)	تنظيم البرنامج	الرابع -
9	V. QUANTITATIVE INPUTS, TARGETS AND KEY FACTORS	مدخلات المشروع الكمية وأهدافه وعناصره الرئيسية	الخامس -



معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار تونسي
1.00 دولار أمريكي	=	1.40 دينار تونسي
1.00 دينار تونسي	=	0.71 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 أكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 أكر

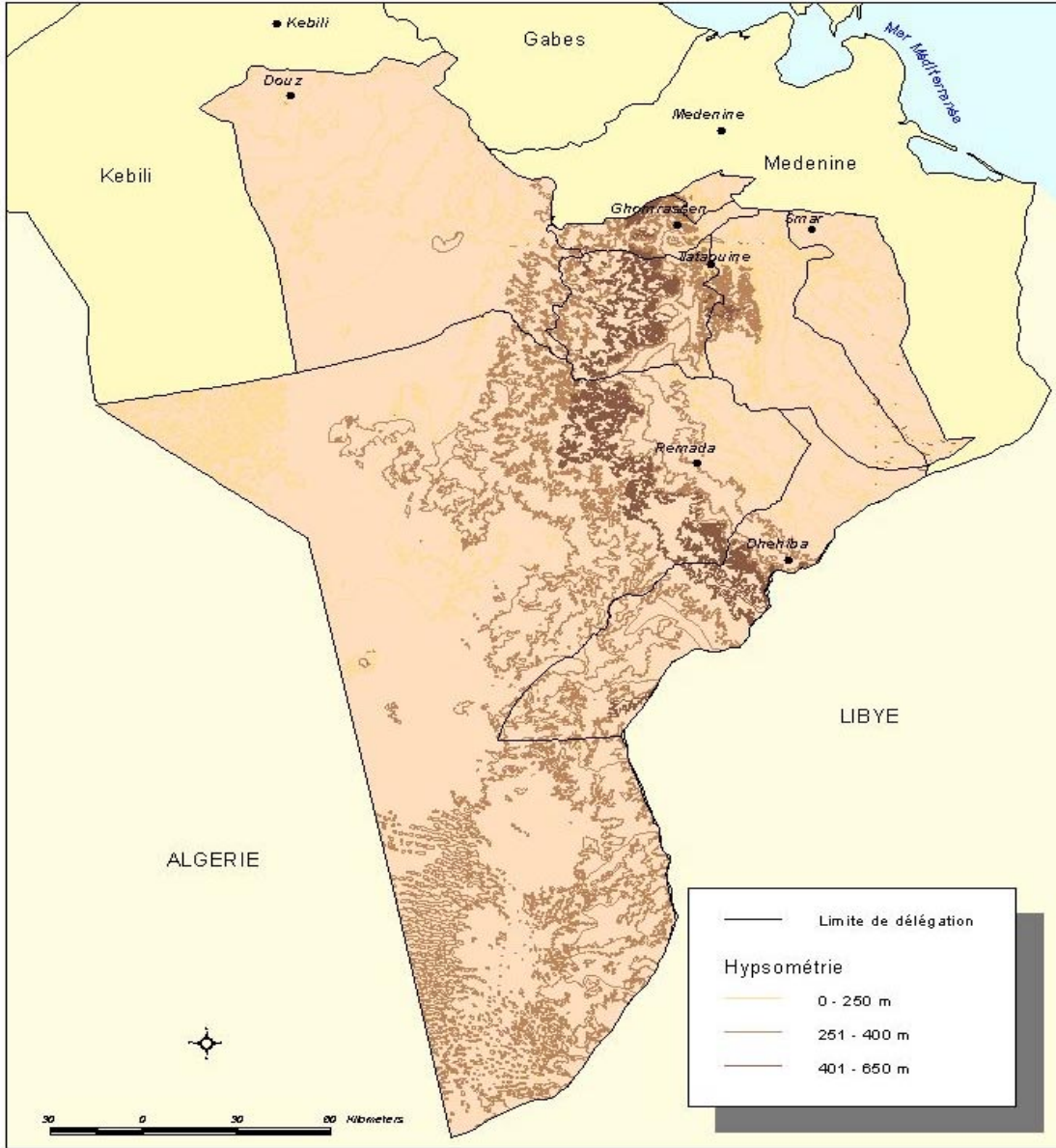
السنة المالية

لحكومة جمهورية تونس

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول



خريطة منطقة البرنامج



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.



جمهورية تونس
برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية
في الجنوب الشرقي
موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية تونس
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	44.3 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	14.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 18.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
الجهات المشتركة في التمويل:	صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك)
قيمة التمويل المشترك:	7.0 ملايين دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	لم تحدد بعد
مساهمة المقترض:	16.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.7 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

المستفيدون - يغطي البرنامج الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وهذه المنطقة، التي تشمل ولاية تطاوين وأراضي الرعي الواسعة لمعتمدية دوز في ولاية قبلي، هي منطقة قاحلة وشبه قاحلة. وتتمثل قدراتها أساسا في الرعي الانتشاري، والزراعة الحدية في الأراضي الجافة، وبعض أنشطة الري المتناثرة في الفترة الأخيرة. وسيعود البرنامج بالنفع على زهاء 10 000 أسرة (66 000 فرد) في تطاوين وألف أسرة في دوز (7 000 فرد). وتملك القرى المعنية حقوق الرعي في أكثر من 25 وحدة إقليمية اجتماعية، بالإضافة إلى منطقتين مشتركيتين بين المجتمعات المحلية. وتضم هذه الأسر مجموعة مركزية مكونة من 6 500 من المزارعين الرعاة، و من 3 500 أسرة ريفية لا تقوم بأي نشاط زراعي يذكر (لا تملك أي أرض). و من خلال أنشطة توليد الدخل وتوزيعها، سيلبي المشروع حاجات قرابة 17 000 شاب وشابة من الريفيين الذين لا يملكون قدرة تذكر للوصول إلى الأرض وغيرها من المصادر الإنتاجية.

أسباب الفقر - ما زال الفقر في تونس ظاهرة ريفية في المقام الأول. و في عام 1990، كان ثلثا الفقراء يسكنون في المناطق الريفية. وتصل معدلات الفقر في المناطق الريفية إلى 13%، وهو ما يناهز ضعف المعدل الوطني، الذي يبلغ 7 في المائة. ويعتبر الفقر متوطنا في الجنوب الشرقي نتيجة للظروف الطبيعية القاسية والمخاطر المناخية. ولا يستطيع الصمود أمام موجات الجفاف المتكررة إلا ذوو القطعان الضخمة ورؤوس الأموال الكبيرة. أما عامة السكان، فقد اتبعوا على مدى عقود عديدة استراتيجيات من أجل البقاء على قيد الحياة مثل العمل المأجور المؤقت وغيره من الأنشطة غير المستقرة، والهجرة إلى الخارج. و لئن كانت الاستثمارات العامة قد أدت إلى تحسين البنى الأساسية وإمدادات المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات الاجتماعية بشكل ملحوظ، إلا أن جيوبا كبيرة من الفقر ما زالت قائمة. وتعتبر فئات النساء والشباب أكثر عرضة للفقر لأنها تفقر إلى الاستقلال الاقتصادي المقترن بضعف إمكانية الاشتراك في اتخاذ القرار. ويعد المزارعون الرعاة الصغار والمتوسطون، وهم أكثر الفئات تعرضا لموجات الجفاف المتكررة، من أفقر سكان هذه المناطق.

مساعدة البرنامج للفقراء - يرمي البرنامج المقترح أساسا إلى الشروع في عملية للتنمية المستدامة تضطلع الأطراف الفاعلة فيها بالمسؤولية اضطلاعا متينا. ويتصدى البرنامج لأهم مصادر الضعف الاقتصادي. ويرسي البرنامج تحقيقا لهذه الغاية الأدوات المؤسسية اللازمة و يوفر الموارد والوسائل التكميلية ابتغاء تحقيق ما يلي : (i) دعم إصلاح المراعي الطبيعية وإدارتها المستدامة، لأنها تشكل أساس الاقتصاد المحلي، وتحسين الجانب الأمتن من جوانب الزراعة؛ (ii) ترويج المبادرات المحلية للأنشطة الصغيرة المدرة للدخل في مجال الزراعة وغيرها من المجالات (مثل الحرف اليدوية والخدمات والسياحة البيئية) التي من شأنها تلبية حاجات النساء والشباب في المقام الأول.

مشاركة المستفيدين في البرنامج - يتجاوز هدف البرنامج مجرد المشاركة، حيث يرمي إلى تعزيز شراكة عريضة القاعدة بين السكان، والدولة، والأطراف الفاعلة الأخرى. وفي حين يتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة ذات الأهمية العامة من خلال الاستثمارات والخدمات العامة، يركز البرنامج على الأنشطة المبرمجة والمنفذة على أساس تشاركي من خلال المخصصات الإنمائية الزراعية على مستوى الأقاليم والمجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن تخضع عملية برمجة وتنفيذ قرابة 35% من مجموع الاستثمارات للمسؤولية المباشرة لمنظمات المجتمعات المحلية ولرقابتها.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية تونس

من أجل

برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية

في الجنوب الشرقي¹

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية تونس، بما قيمته 14.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 18.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط عادية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج التنمية الزراعية الرعوية وتشجيع المبادرات المحلية في الجنوب الشرقي. ويكون أجل القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة المشروع باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق²

ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تعتبر تونس دولة ذات دخل متوسط وتصل فيها حصة الفرد من إجمالي الناتج القومي إلى 2090 دولارا أمريكيا. و منذ استقلال تونس في عام 1956، تطورت و تنوعت بنية الاقتصاد التونسي الذي كان يعتمد سابقا على الإنتاج الأولي في مجالات الزراعة واستخراج النفط و الفوسفات. وفي عام 2000، أسهمت الخدمات بنسبة تناهز 60% من الناتج المحلي الإجمالي الداخلي، بينما أسهمت الصناعة بنسبة 28%، والزراعة بنسبة 12 في المائة. وقد وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 6.5% في عام 1999، ثم هبط إلى 3.3% في عام 2000. و في 2001، بلغ عدد سكان تونس 9.8 مليون نسمة بمعدل نمو سكاني سنوي قدره 1.5 في المائة. ويسكن قرابة 65% من السكان في مناطق حضرية أو شبه حضرية. ويميل عدد سكان الريف، الذي يبلغ زهاء 3.5 مليون نسمة، إلى الثبات. أما الهجرة، فهي مرتفعة و يبلغ معدلها 15% من السكان العاملين.

2 - ومنذ عام 1986، قامت الحكومة بتنفيذ سياسات إصلاح اقتصادي أفضت إلى تحويل الاقتصاد التونسي، إلى اقتصاد مفتوح يعتمد على السوق. وقد تركز دور الدولة على رسم السياسات وتهيئة الظروف المواتية لتنمية القطاع

¹ سمي البرنامج اختصارا باسم برنامج تنمية الجنوب.

² لمزيد من المعلومات أنظر النيل الأول.

الخاص التنافسي، وعلى خصخصة الأنشطة التي لا تنتج سلعا عامة. وبذلت الجهود من أجل خفض العجز في الميزانية من خلال سياسات مالية تشمل تبسيط وتوسيع النظام الضريبي مع تخفيض الضرائب. وتم احتواء ضغط التضخم كما جرى تحسين فرص منح الائتمان. ونجحت سياسة أسعار الصرف في تثبيت سعر الصرف مع الحفاظ على رصيد العملات الأجنبية وإتاحة إمكانية تحويل الدينار التونسي جزئيا بغية تيسير التجارة والاستثمار. ونتيجة لذلك، حققت تونس خلال العقد المنصرم معدل نمو سنوي متوسط يزيد بحوالي 5% عما كان عليه خلال العقد السابق. وتدار شؤون الدين الخارجي لتونس بإحكام، وشكل مجموع الدين 59% من الناتج القومي الإجمالي في عام 1999. وفي عام 1995، مثلت خدمة الدين معدلا معتدلا نسبيا قدره 16% من مجموع الصادرات.

3- وبرغم هبوط أهمية الزراعة بالنسبة إلى الخدمات والصناعة، فإنها ما زالت تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لتونس، إذ تسهم في الناتج القومي الإجمالي بنسبة قدرها 13%، وإن كان إسهامها يتفاوت بشكل كبير من عام إلى عام (تبعاً لمعدلات هطول الأمطار غير الموثوقة) كما تسهم بنسبة 10% في إيرادات الصادرات. وتوظف الزراعة خمس القوى العاملة وتوفر فرص عمل ودخل للكثير من أفراد أسر المزارعين الذين لا يتم تعدادهم في إحصاءات العمل الرسمية. وتمثل المراعي الانتشارية والغابات قرابة ربع الأرض، التي تبلغ مساحتها 15.5 مليون هكتار، كما أن هناك نسبة 19% أخرى خاضعة للزراعة. وتقل نسبة الأرض الزراعية المروية عن 8%، وليس هناك من كبير مجال لإنعاش هذا القطاع الفرعي نظراً لأن 80% من الموارد المائية الصالحة مستخدمة بالفعل. أما الأرض الصالحة للزراعة، فهي مخصصة في المقام الأول للحبوب (34%)؛ والأشجار المثمرة ولا سيما الزيتون (35%)؛ والعلف والخضراوات والبقول والمحاصيل الصناعية (11%). وتسهم الثروة الحيوانية بنسبة 36% في الناتج الزراعي القومي الإجمالي. ويتشكل الجانب الأعظم من هذه الثروة من الخراف التي يربي بعضها في المراعي والغابات المتدهورة أكثر فأكثر.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4- دعم الصندوق حتى الآن ثمانية مشاريع في تونس بتكلفة إجمالية قدرها 236 مليون دولار أمريكي، ساهمت قروض الصندوق فيها بمبلغ 95.3 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 46%. وبلغ التمويل المشترك من البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية 41 مليون دولار أمريكي في حين قدمت الحكومة 96.8 مليون دولار (أي 40%) من التكاليف. وتم إقفال أربعة قروض. أما القروض الثلاثة الباقية، فقد جرى صرف نسبة 51% منها حتى نهاية شهر مايو/ أيار عام 2002. وقد أدارت جميع القروض عدا قرضا واحدا منها مؤسسة متعاونة واحدة، وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وأشرف البنك الدولي على مشروع واحد هو مشروع التنمية الزراعية في ولاية سيدي بوزيد (القرض رقم TN-139). وكان القرض الأول بشروط متوسطة، أما بقية القروض فمنحت بشروط عادية.

5- وكانت جميع عمليات الصندوق هذه تتعلق بأنشطة تنمية ريفية متكاملة تضمنت أهدافها الأساسية تحسين أنظمة إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسينها (صون المياه والتربة، وتحسين المراعي والغابات، ومشروعات الري ضيق النطاق)، والائتمان الزراعي، والبنى الأساسية الاجتماعية (ولا سيما الدروب الريفية ومياه الشرب).

6 - وتراعي المشاريع الجهوية المتكاملة، الطابع الشامل لمشاكل كل منطقة وسكانها. وضمانا للفعالية فإن أنشطة تنمية الموارد وإدارتها يجب أن تشمل كل المساحة المعنية بغض النظر عن حجم المزرعة. وفي هذا السياق، يتم استهداف صغار المزارعين من خلال اختيار مناطق المشاريع، بغية تركيز الأنشطة على المناطق المحرومة التي يتركز فيها أولئك المزارعون. وتدل خبرة الصندوق، فضلا عن ذلك، على أن العمليات يجب أن تستهدف النساء بدرجة أكبر نظرا لأهميتهن المتزايدة في مجال الزراعة وغيرها من الأنشطة الريفية، نتيجة لظاهرة الهجرة العمالية. وقد تناولت جميع المشاريع التي مولها الصندوق أنشطة تخص البنى الأساسية وصون التربة والمياه. وجاءت جودة العمل المنفذ به مرضية بوجه عام وإن كانت المشاكل الخاصة بالصيانة والإدارة قد تكررت بصورة مفرطة. ومن الأسباب التي قد تفسر هذه الظاهرة، قلة إشراك المستفيدين في برمجة العمليات وتنفيذها. أما منح الائتمان لمجموعة مستهدفة عن طريق المؤسسات المالية الوطنية العادية، فلم ينجح بسبب المشاكل التي نشأت عن الضمانات المطلوبة وأيضا بسبب صعوبات سداد القروض.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع تونس

سياسة تونس للقضاء على الفقر

7 - طفق الفقر يتراجع منذ عقد الستينات حين كان يشمل 40% من السكان حتى بات يقتصر على أقل من 5% من السكان في عام 2000. وقد حدث الجزء الأكبر من الانخفاض ما بين الستينات ومنتصف الثمانينات (إذ كان معدل الفقر يبلغ 11.2% في عام 1985 و7.4% في عام 1990). ويعتبر هذا الانخفاض الواسع النطاق للفقر نتيجة للجهود المتواصلة في الإنفاق الاجتماعي، وإرساء آليات فعالة لإعادة توزيع الدخل (وتحويلها الهادف والبارع)، كما يعتبر أخيرا نتيجة للجهود الخاصة المبذولة لصالح سكان الريف. وتدل هذه النتائج أيضا على القدرة على الإدارة الجيدة الرامية إلى تحقيق ثلاثة أهداف تنموية أساسية، ألا وهي النمو والإنصاف والاستقرار. غير أن هذا الانطباع العام يخفي الفوارق الكبيرة الموجودة في مستوى المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية والموجودة داخل الريف بين المناطق ذات الموارد الطبيعية الوفيرة والمناطق الهشة إيكولوجيا. ويعتبر الفقر في تونس ظاهرة ريفية في المقام الأول، إذ أن ثلثي الفقراء في عام 1990، كانوا يسكنون في المناطق الريفية، في حين قد تصل نسبة الفقر في هذه المناطق إلى 13% من سكان الريف، أي قرابة ضعف المعدل القومي، الذي يبلغ 7%. وتتفاوت قسوة الفقر وأثاره فضلا عن مستويات المعيشة، بشكل ملموس من منطقة إلى أخرى، إذ يبدو التفاوت صارخا بين المناطق الشمالية والساحلية وهي الأكثر ثراء ومناطق البلد الجنوبية والداخلية. وفي عام 1996، وضعت الحكومة استراتيجية للقضاء على الفقر تهدف، ضمن جملة أمور إلى رفع مستوى الدخل في الريف، وخلق فرص عمل، وكفالة التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، وتوجيه الاستثمار العام نحو أكثر المناطق معاناة من الفقر.

أنشطة القضاء على الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الأخرى

8 - الجهات المانحة الرئيسية التي تدعم تنمية الريف في تونس هي بنك التنمية الإفريقي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وفرنسا، وألمانيا، واليابان. ويتعاون الصندوق تعاوننا وثيقا مع عدد من هذه الجهات الممولة، وذلك أساسا، من خلال التمويل المشترك.

وينشط البنك الدولي في ميادين الائتمان الرسمي، وتنمية المناطق الجبلية في الشمال الغربي، وتنمية الغابات، والبحوث والإرشاد، وقطاع المياه، والإصلاح الهيكلي. وينخرط بنك التنمية الإفريقي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أساساً في تمويل استثمارات البنى الأساسية في مجالي إدارة المياه والائتمان الرسمي. ويمول الاتحاد الأوروبي البنى الأساسية الصغيرة لإدارة المياه، وبرامج صون التربة والمياه، والتنمية المتكاملة في ولاية الكاف. ودعمت المعونة الثنائية الألمانية ديوان تنمية الغابات والمراعي في الشمال الغربي جنبا إلى جنب مع البنك الدولي كما أنها مشتركة في عملية تزويد الريف بالمياه الصالحة للشرب. وتشدد المعونة الفرنسية الثنائية على التعاون المباشر بين الأطراف الفاعلة في أنماط معينة من السلع مثل الألبان والفواكه والخضراوات. وتمول فرنسا مشاريع تنمية الريف في ولايتي سيدي بوزيد والكاف وتشارك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل مشروع آخر في ولاية سليانة. كما أن البنك الإسلامي للتنمية يعمل أيضا بنشاط في ولاية القيروان. وتقدم حكومة اليابان دعماً كبيراً لقطاع الري وقد دعمت عملية التحضير لمشروع للبنك الدولي بشأن البحوث الوطنية، والإرشاد الزراعي، ودعم منظمات المزارعين. وتتكامل المعونة الخارجية لتونس على نحو جيد مع الاستراتيجيات الوطنية القطاعية ودون القطاعية طويلة الأجل. وقد نشأ في السنوات الأخيرة على ما يبدو اتجاه نحو انسحاب عدة جهات مانحة أساسية (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا) انسحاباً جزئياً على الأقل، من القطاع الزراعي بغية إيلاء الأولوية للأنشطة الاقتصادية البيئية أو الحضرية.

استراتيجية الصندوق في تونس

9 - اعتماداً على الخبرة السابقة وعلى تحليل ظاهرة الفقر الريفي، وعلى إمكانيات وقبود القطاع الزراعي، تمت صياغة وثيقة الصندوق الخاصة بالفرص الإستراتيجية القطرية لتونس التي تعتمد أربعة اتجاهات أساسية : (i) كفالة رفع مستوى مشاركة المستفيدين ؛ (ii) السعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين ؛ (iii) إنشاء مرافق مالية في الريف وتعزيزها؛ (iv) تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويشير تحليل القبود المشتركة بين أغلبية المزارعين الفقراء والنساء؛ إلى ضرورة قيام الصندوق بالتركيز على الاتجاهات التالية: (i) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ؛ (ii) تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب؛ (iii) زيادة مشاركة المستفيدين المستهدفين في مسؤولية الإدارة وتفويضها إليهم.

الأساس المنطقي للبرنامج

10 - ثمة أسباب مقنعة للغاية تدفع الصندوق إلى دعم برنامج للتنمية في جنوب شرق تونس. ذلك أن هذه المنطقة، وإن كانت مجهزة ببعض البنى الأساسية والمرافق الاجتماعية المتواضعة، إلا أنها تعد من أفقر مناطق تونس كما يتبين من مستويات الدخل والفقر، ومعدلات البطالة، وموجات الهجرة العمالية الناجمة عن الفقر. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه المنطقة تضم جزءاً كبيراً من الموارد الطبيعية الوطنية، وهي تتمثل أساساً في المراعي الطبيعية التي أهملت لمدة طويلة حتى أصبحت الآن معرضة لعملية تدهور وتصحر خطيرة صارت تهدد حتى الأراضي المزروعة. ومن شأن هذا الاتجاه أن يؤدي إلى تفاقم الفقر المستوطن بالفعل وتهديد الإنجازات التي أحرزت حتى الآن. وأخيراً، يعاني شباب ونساء هذه المنطقة، على خلاف غالبية مناطق تونس الأخرى، من التهميش الاجتماعي المستوطن في حين لم تفلح الأجيال الأقدم بعد في التكيف مع التوجهات التحديثية على أكمل وجه.

11 - ويستمد الصندوق من خبرته في تونس وسائر المنطقة ميزة نسبية فيما يخص التصدي للمسائل المذكورة أعلاه من خلال نهج واستثمارات تستهدف تعزيز الإدارة التشاركية للمراعي ومن خلال تشجيع المبادرات المحلية الرامية لتنظيم أنشطة مدرة للدخل ولا سيما في سبيل أكثر فئات المجتمع حرمانا. ويقدم السياق التونسي المؤسسي بدوره إمكانيات قيمة لإعداد نهج جديدة من الممكن تطبيقها (ومواعمتها) في بلدان أخرى من المنطقة.

الجزء الثاني - البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

12 - **منطقة البرنامج** - تشمل منطقة البرنامج المقترح ولاية تطاوين وجزءاً من معتمدية دوز في ولاية قبلي. وهي تقع في المناطق الواطئة الجافة ذات المناخ الصحراوي. ويبلغ عدد سكان الريف في تطاوين زهاء 66 000 نسمة يشكلون قرابة 10 000 أسرة ريفية في حين يخص البرنامج مباشرة زهاء ألف أسرة في دوز (6 500 نسمة تقريبا). وتعتبر البنى الأساسية الأولية في ولاية تطاوين مرضية كما يدل على ذلك ارتفاع 96% من الأسر بالكهرباء وارتفاع 91% بالمياه الصالحة للشرب. بيد أن المنطقة لا يوجد بها سوى عدد قليل جدا من الطرق. ولئن كانت المنطقة تمتلك بعض المرافق العامة المناسبة مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والاتصالات والأنشطة الثقافية، غير أن عدد المرافق العامة الأخرى مثل المصارف ومحلات تجارة الجملة وغيرها من المرافق الاقتصادية محدود برغم مستوى النمو الذي تم التوصل إليه. وتلعب الهجرة دورا كبيرا في هذه المنطقة، إذ أن التحويلات النقدية للمهاجرين قد أفضت إلى رفع الدخل المحلية ومستوى معيشة سكان المنطقة بدرجة كبيرة كما غيرت نمط استهلاكهم وحياتهم. كما ساعد الدخل الوارد من المهاجرين على تغطية تكاليف الأعلاف التكميلية في السنين الجفاف.

13 - ويعتبر الإنتاج الحيواني أهم محرك لاقتصاد المنطقة ويزود الرعاة بدخول صافية تتراوح بين 7 و15 مليون دينار تونسي. وبمراعاة انخفاض عدد الحيوانات بسبب موجات الجفاف، فإن عدد الحيوانات المجترة الصغيرة يقدر بنحو 491 000 رأس في تطاوين 65 000 رأس في دوز/ قبلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قرابة 22 000 جمل بالغ في تطاوين 7 000 جمل في دوز/ قبلي. ويوجد بالمنطقة 5 000 من أصحاب القطعان تقريبا. وبالنظر إلى عدد القطعان التي تمتلكها مجموعات متحدة من المزارعين، فإن هناك أعداداً أقل من القطعان في المراعي. وثمة ما يقرب من 275 من كبار أصحاب القطعان (في تطاوين). وتضم نظم الثروة الحيوانية 800 راع. وتعتمد إمدادات العلف بقدر كبير على الأعلاف المركزة (65%) في سنوات الجفاف. ويبقى هذا المستوى مرتفعا في السنوات المتوسطة (48%) بينما يهبط إلى 18% في السنوات الجيدة. ويتم شحن قرابة 50 000 عنزة 110 000 حمل كل عام من المنطقة لتسمينها من أجل ذبحها في مناطق مثل الوسط الجنوبي أو الساحل التونسي. وهناك حوالي 78 000 هكتار من الأراضي المزروعة ويشمل ذلك قرابة 43 125 هكتارا من المزارع الشجرية، و 31 000 هكتار تزرع بصورة غير منتظمة بالحبوب الغذائية البعلية و3 650 هكتارا من الأراضي المعدة للري وإن كانت تستخدم بشكل غير منتظم لزراعة الأشجار والخضراوات وإنتاج العلف. وتحد صعوبة الظروف الطبيعية من إمكانيات تنويع الأنشطة الزراعية وتجعلها رهنا بتعبئة الموارد المائية.

14 - المؤسسات الرئيسية التي تعمل في منطقة البرنامج هي المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية وديوان تنمية الجنوب والصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية وشتى المؤسسات المالية وديوان تربية الماشية والمراعي كما تضطلع مؤسسات أخرى للتنمية مثل المندوبية العامة للتنمية الجهوية والمجلس الجهوي للتنمية دورا في تعزيز الأنشطة الزراعية والريفية المختارة والإشراف عليها.

15 - وتملك المجتمعات المحلية عادة حقوق استخدام الأراضي الواقعة في منطقة معينة يحددها مفهوم الحمى (terroir). ويشمل الحمى مساحات شاسعة ومتنوعة من الأراضي بما فيها المراعي للاستخدام المحلي والجماعي كما أن ثمة مناطق أوسع متاحة كمراعٍ جماعية. وتدار هذه المناطق عادة على نحو يسهل إمكانية تنقل القطعان وهي أبرز سمة للنظم الرعوية بوجه عام وأكثر أساليب الإدارة فعالية من بين الأساليب الرامية إلى التكيف مع تقلبات المناخ. وقد أدى الجمع بين مفهومي الأرض الرعوية والمجموعة الاجتماعية إلى استحداث مفهوم "الوحدة الاجتماعية الإقليمية"، التي سيقرب بها المشروع بوصفها الوحدة الأساسية للرعي وإدارة البيئة. وقد تم تحديد 27 وحدة اجتماعية إقليمية حتى الآن، ينبغي إضافة منطقتين إليها تستخدم استخداما مشتركا بين عدد من المنفعين أو بين كافة المجتمعات المحلية.

16 - **المجموعة المستهدفة** - تضم المجموعة الكلية التي يستهدفها البرنامج سكان الوحدات الاجتماعية الإقليمية. ويبلغ عدد هؤلاء السكان 66 000 نسمة (10 000 أسرة) في ولاية تطاوين وحوالي 7 000 نسمة (ألف أسرة من أسر المزارعين) في دوز. ومن بين هؤلاء، لا تملك زهاء 3500 أسرة أية أرض وتعتمد بشدة على العمل المأجور المؤقت المزرع. ومن الأمثلة على ذلك مجموعة فرعية تتكون من 800 من الرعاة يعانون من ظروف معيشة وأوضاع مهنية دون المتوسط بكثير. وتتكون معظم أسر المزارعين (80%) من مزارعين رعاة صغار ومتوسطين. ويمثل كبار أصحاب القطعان نسبة 5% فقط من السكان المزارعين، بيد أنهم يملكون ثلث القطعان. ويضطلع هؤلاء بدور هام في الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، ولا شك أن تأييدهم لاستراتيجية البرنامج ومقترحاته، سيمثل عنصرا حاسما في نجاح المشروع. ومن ثم، ستكون الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي، التي تشكل الجزء الأساسي من برنامج التنمية المقترح، شأنها بهم كافة المزارعين والرعاة. ويشكل هؤلاء مجموعة مستهدفة مركزية تضم 6 500 من المزارعين وأصحاب القطعان منهم 5 500 في منطقة تطاوين. وتتكون المجموعة المستهدفة المركزية الأخرى من حوالي 17 000 من الشبان والشابات الذين ينتمي بعضهم إلى هذه العائلات ذاتها وينتمي البعض الآخر إلى عائلات معدمة. وعادة لا يملك الشباب سلطة تذكر في اتخاذ القرارات التي تخص الأنشطة المتصلة بالزراعة والثروة الحيوانية كما تغدو الفرص المتاحة لهم لكسب الرزق خارج نطاق المزارع. وفي حين يستطيع الشبان الهجرة للبحث عن عمل، لا تتمتع النساء بهذه الميزة. وبوجه عام، لا يمكن للهجرة الداخلية أو الخارجية توفير حل للأغلبية الساحقة من الشباب.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

17 - يسعى البرنامج المقترح إلى الشروع في عملية تنمية مستدامة يديرها المجتمع المحلي. وتحقيقا لهذه الغاية، سينشئ البرنامج الأدوات اللازمة لما يلي: (i) تعزيز الإدارة التشاركية والمستدامة للمراعي والموارد المائية؛ (ii) تحسين أساليب تربية الحيوانات؛ (iii) تشجيع المبادرات الاقتصادية المحلية. ومن المتوقع أن يسفر البرنامج المقترح عن النتائج الاقتصادية والبيئية والمؤسسية الاجتماعية التالية:



- تدعيم الهياكل التنظيمية وقدرات سكان الريف لتمكينهم من الاشتراك في التخطيط لسياسات التنمية وتنفيذها بقدر أكبر من الفعالية.
- تعزيز استجابة الأجهزة الحكومية والإدارية للاحتياجات التي يحددها السكان وتحسين تنفيذ السياسات بالمشاركة مع المنظمات المهنية وهيئات المجتمع المدني.
- توسيع مشاركة النساء والشباب في عمليات اتخاذ القرار والإدارة ولا سيما كنتيجة للبرامج التدريبية والتدابير الرامية إلى إتاحة فرص الاضطلاع بالمسؤوليات في المزارع والمساعدات الخاصة لدعم المشروعات الصغيرة.
- تحسين إنتاجية أراضي المراعي عن طريق توظيف الاستثمارات اللازمة والانضباط الجماعي.
- إصلاح شبكات الري الحالية ولا سيما عن طريق تحسين أساليب الإدارة ومنح تسهيلات لتمكين المزارعين من البقاء في أرضهم. فضلا عن ذلك، وبالإضافة إلى إسهام مناطق الري المعنية في تحسين التوزيع الجغرافي لمواقع السكان في الإقليم فإنها ستوفر حوافز لتنوع الأنشطة الاقتصادية والخدمات على المستوى المحلي.
- تعزيز إنتاجية نظم الإنتاج الحيواني عن طريق النهوض بتسويق السلع وإجراء التحسينات الجينية وتكثيف التغطية البيطرية وتدريب الرعاة.
- زيادة الدخل وتنويع مصادرها.

جيم - عناصر البرنامج

البنى الاجتماعية الاقتصادية الأساسية

- 18 - **الطرق الفرعية المعبدة** - تعتبر الطرق الجيدة شرطا مسبقا لضمان سهولة الحركة والتنقل، وتمكين أصحاب القطعان من الوصول إلى المراعي الطبيعية بسهولة لأغراض السقي، ونقل الأعلاف، وتسويق الماشية. وسيغطي البرنامج تكاليف شق 245 كيلومترا من الطرق المعبدة.
- 19 - **إمدادات المياه اللازمة للثروة الحيوانية** - يتوقف الاستخدام الرشيد للمراعي الطبيعية على وجود شبكة إقليمية تتسم بالتوزيع الجيد للمرافق الخاصة بالمياه. وسيقوم البرنامج باستكمال البنى الأساسية الرئيسية الموجودة حاليا عن طريق تمويل إنشاء ثمانية آبار عميقة، ومد 115 كيلومترا من خطوط أنابيب توزيع المياه، وإقامة ثمانية خزانات كبيرة للمياه. وبالإضافة إلى ذلك، ستقام أربعة مراكز للخدمات المتعلقة بالثروة الحيوانية.

20 - **صون التربة والمياه** - يتطلب التحكم في الانسياب السطحي إقامة إنشاءات هندسية ذات حجم متوسط، وهو ما يتطلب قدرات تتجاوز ما تتمتع به الفئات المستهدفة. وسيقوم البرنامج بتمويل بناء 26 سدا لتجديد موارد المياه الجوفية، و26 سدا من أجل الري بالغمر.

21 - **مشروعات الري الصغيرة الجديدة** - يعتبر هذا المشروع إضافة جديدة إلى البرنامج الجاري للاستثمار في قطاع الري³، وهو مشروع الاستثمار في قطاع المياه (PISEAU)، مما يخلق ركيزة جديدة للنمو. وسيغطي التمويل تكاليف إنشاء ستة آبار، وتوفير المعدات لرقعة تبلغ 210 هكتارات في منطقة الفرش.

22 - **الخدمات الزراعية والبيئية** - سيقوم البرنامج أيضا بتمويل الجهود الرامية إلى توسيع التغطية البيطرية، وإنشاء مركز ريفي لإنتاج البذور الرعوية في دوز، وإنشاء محمية من محميات المحيط الحيوي (عن طريق وزارة البيئة)، مع الاضطلاع في نفس الوقت بأنشطة البحوث التطبيقية المتصلة باحتياجات البرنامج، وذلك أساساً في مبادئ المراعي، والثروة الحيوانية، والبيئة.

المخططات المتكاملة للتنمية الاجتماعية الإقليمية

23 - **إنشاء وإدارة منظمات إقليمية محلية** - ستعتمد إدارة المراعي وتنمية المجتمعات المحلية على المنظمات الجديدة ذات الكفاءة في كل وحدة اجتماعية إقليمية أي في كل جماعة من جماعات التنمية الفلاحية وبالإضافة إلى التدريب (انظر أنماه) فإن البرنامج سيسهم في تمويل إنشاء جماعات التنمية الفلاحية واحتياجات الاستهلال وإنشاء اعتماد متجدد.

24 - **إنشاء مزارع الأشجار المثمرة وإحيائها** - تأثرت الزراعة التقليدية للأشجار المثمرة على سفوح الجبال، تأثرا شديدا بالجفاف ونقص الصيانة بسبب الافتقار إلى الأيدي العاملة. وسيقوم البرنامج بتمويل إعادة استصلاح وزراعة البساتين (75 000 شجرة زيتون و15 000 شجرة تين) وسيقوم أيضا بإعادة غرس الأشجار في المزارع التي تأثرت بالجفاف (20 000 شجرة زيتون و15 000 شجرة تين).

25 - **تحسين أحوال المراعي** - سيشكل هذا النشاط العنصر الرئيسي في خطة تنمية الوحدات الاجتماعية الإقليمية. وسيقوم البرنامج بتمويل تكاليف الإدخال التدريجي لنظام الاستخدام المتناوب للمراعي (180 000 هكتار)، وزراعة محميات من الأشجار العلفية لمواجهة مخاطر الجفاف (4 000 هكتار)، وإعادة بذر المراعي (4 000 هكتار). وسوف تشمل المعدات الخاصة بالمراعي أيضا حظائر ظليلة للقطعان (10 وحدات).

26 - **البنى الأساسية المجتمعية** - سيقوم البرنامج بتمويل بنى أساسية صغيرة ذات أهمية محلية، تشمل تحسين وتطوير الري ضيق النطاق (420 هكتارا)، وإصلاح البنى الأساسية التقليدية لصون المياه (حوالي 12 000 من

³ هو برنامج يشترك في تمويله البنك الدولي و الحكومة التونسية و جهات مانحة أخرى.

"الجسور"⁴، وتحسين الطرق الموصلة بين المجتمعات المحلية (100 كيلومتر)، ومرافق الصيانة والمباني المجتمعية المحلية.

تحسين نظم الإنتاج والتسويق

27 - وحدات التسمين - إنشاء 350 وحدة لتسمين الخراف والماعز، و20 وحدة لتسمين الجمال الصغيرة. وسيجري إنشاء عدد من الوحدات في إطار مشروعات دعم المشاريع الصغيرة (انظر أدناه).

28 - تحسين القدرة الإنتاجية الحيوانية- سيجري أيضا السعي إلى النهوض بالقدرة الإنتاجية عن طريق ترويج الأنظمة الجماعية لتحسين الوراثي، والهيئات الجماعية لتوريد الأعلاف وتدريب الرعاة.

29 - التثقيف الزراعي - سيقوم البرنامج بدعم هذه التحسينات عن طرق تمويل الزراعة المكثفة للأشجار المثمرة (1 000 نخلة 15 000 شجرة من أشجار الخوخ الذي ينضج مبكرا) والمحاصيل العلفية، في المناطق المروية، وذلك عن طريق إدخال نظام وضع البطاقات التي تبين جودة نوعية الإنتاج، من أجل تحسين تسويق المنتجات المحلية ذات القيمة المرفعة. وسيجري أيضا دعم خدمات الإرشاد الزراعي.

دعم المبادرات المحلية وتنمية المشاريع الصغيرة

30 - تقديم دعم خاص للأنشطة المدرة للدخل للنساء والشباب - سيدعم البرنامج تمويل المساعدة التقنية لأنشطة التسويق، ومعلومات الأسواق، ومرافق العرض، والتدريب التقني للحرفيين من الرجال والنساء على السواء.

31 - ترويج المشاريع الصغيرة - سيقوم هذا العنصر بتمويل الحصول على المعلومات، والتدريب، وتقديم خدمات المساعدة الرامية إلى دعم الجهود الهادفة إلى إنشاء 350 مشروعاً من المشروعات الصغيرة. وستؤدي هذه الخدمات إلى تيسير الوصول إلى الخطوط الائتمانية القائمة في البنك الوطني للتضامن وفي البنك الوطني الفلاحي. وسوف تشمل هذه المشروعات عددا كبيرا من المبادرات الزراعية وغير الزراعية، ابتداء من النسيج وصناعات الجلود، والحلي والمجوهرات، وصناعة الخبز، وطحن التوابل، وانتهاء بالسياحة وصيانة وتجديد الأصول المعمارية الإقليمية الموجهة نحو الأغراض التجارية.

دعم تنفيذ البرنامج

32 - سيقوم البرنامج بتمويل الخدمات الرامية إلى دعم ورصد تنفيذ البرنامج. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقوم بتمويل عملية تعزيز الهيئات الإقليمية المعنية بالتنمية الفلاحية (المنوبوية الجهوية للتنمية الفلاحية وديوان تربية الماشية والمراعي) وإنشاء وحدة لإدارة المشاريع تشمل على عدة وحدات مخصصة لدعم المنظمات المجتمعية، وإنشاء

⁴ "الجسور" هي خزانات تقليدية في وديان الجبال للتحكم في الاسياب السطحي.

المشروعات الصغيرة والأنشطة المتعلقة بالتميز بين الجنسين. كما سيقوم البرنامج بتمويل برنامج واسع للتدريب، وتقديم مساعدات منهجية هامة، وإجراء دراسات تقنية واقتصادية حسب الحاجة.

دال - التكاليف والتمويل

33 - **تكاليف البرنامج** - تقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج على مدى فترة تنفيذ قدرها سبع سنوات بمبلغ 44.3 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية. وتمثل تكاليف النقل الأجنبي 31% من التكاليف الإجمالية. وتقدر تكاليف الاستثمار بقرابة 41 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 92.5% من التكاليف الإجمالية. ويُجمل الجدول 1 تكاليف البرنامج بحسب العناصر.

34 - **تمويل البرنامج** - سيجري تمويل البرنامج عن طريق قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قدره 18.7 مليون دولار أمريكي وهو ما يغطي حوالي 42.3% من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وستصل مساهمة صندوق الأوبك إلى 7.0 ملايين دولار أمريكي أو 15.8% من تكاليف البرنامج، مخصصة بالكامل لتمويل 63.3% من تكاليف الطرق المعقدة. ومن المنتظر أن يسهم المستفيدون بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي، أي 3.9% من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وهذا يمثل مبلغا هاما قدره 155 دولارا أمريكيا لكل أسرة. وسوف تكون مساهمات المستفيدين في الواقع أكبر، نظرا لأنه من المتوقع أن يقوم المقترضون برد جزء من مساهمات مؤسسات التمويل الصغرى والصناديق الإنمائية الأخرى (1.6 مليون دولار أمريكي، أي 4.5% من التكاليف الإجمالية). وستبلغ مساهمة الحكومة الإجمالية، بما في ذلك الضرائب، ما يعادل 16.9 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 38% من التكاليف الإجمالية). وترد خطة التمويل في الجدول 2.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج^(أ)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية	المجموع (بإستثناء الضرائب)
أف - البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية	10.8	6.6	17.4	38	46	13.7
باء - المخططات الاجتماعية الإقليمية المتكاملة للتنمية	9.8	3.2	13.0	24	35	10.3
جيم - تحسين نظم الإنتاج والتسويق	0.5	0.1	0.7	17	2	0.6
دال - الدعم المقدم إلى المبادرات المحلية ومشروعات التنمية الصغيرة	1.2	0.3	1.5	23	4	1.2
هـاء - الدعم المقدم لتنفيذ البرنامج	3.5	1.4	4.9	28	13	4.0
مجموع التكاليف الأساسية	25.9	11.6	37.5	31	100	29.8
الطوارئ المادية	2.6	1.2	3.8	32	10	3.8
الطوارئ السعرية	2.2	0.9	3.1	30	8	3.1
التكاليف الكلية للبرنامج	30.6	13.7	44.3	31	118	36.6

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل^(أ)
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الرسوم والضرائب	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	نقد أجنبي	المجموع		المستفيدون		صندوق الأوبك		المؤسسات المالية الصغيرة		مؤسسات التمويل الصغرى		الحكومة		الصندوق		العنصر
			%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
3 711	9 209	7 790	46.7	20 710	1.4	288	33.7	6 987	-	-	-	-	28.7	5 936	36.2	7 499	ألف - البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية
2 704	9 087	3 854	35.3	15 644	6.7	1 049	-	-	2.9	447	6.7	1 048	33.6	5 254	50.2	7 847	باء - المخططات الاجتماعية الإقليمية المتكاملة للتنمية
86	552	130	1.7	769	8.5	66	-	-	5.1	39	6.9	53	51.5	396	27.9	215	جيم - تحسين نظم الإنتاج والتسويق
261	1 050	382	3.8	1 693	18.9	320	-	-	18.0	304	18.4	312	20.9	340	24.6	417	دال - الدعم المقدم إلى المبادرات المحلية ومشروعات التنمية الصغيرة
917	3 068	1 535	12.5	5 520	-	-	-	-	-	-	1.1	59	48.8	2 694	50.1	2 768	هاء - الدعم المقدم لتنفيذ البرنامج
7 680	22 966	13 691	100	44 336	3.9	1 723	15.8	6 987	1.8	790	3.3	1 472	33.0	14 620	42.3	18 745	إجمالي الصرف

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

35 - **التوريد** - فيما يتعلق بالنفقات التي يمولها الصندوق، سيتم التوريد طبقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق. وسيجري في حدود المستطاع تجميع العقود الخاصة بالمركبات والمواد والأشغال المدنية اللازمة للبنية الأساسية في صفقات عطاءات كبيرة. وستكون العقود التي توازي قيمتها أو تزيد على 300 000 دولار أمريكي بالنسبة للمركبات والمواد والمعدات، وما يساوي أو يزيد على 1 000 000 دولار أمريكي للأشغال المدنية، محلاً لعطاءات تنافسية دولية. أما العقود التي تقل قيمتها عن 300 000 دولار أمريكي بالنسبة للمركبات والمواد والمعدات أو تقل عن 1 000 000 دولار أمريكي للأشغال المدنية ولكنها تزيد عن 30 000 دولار أمريكي، فسوف يتم منحها عن طريق عطاءات تنافسية وفقاً لإجراءات يرتضيها الصندوق. وستمنح العقود التي تبلغ قيمتها 30 000 دولار أمريكي أو أقل، على أساس ثلاثة عروض. وفيما يتعلق بالعقود مع المنظمات غير الحكومية، فإنها سوف تخضع لإجراءات العطاءات التنافسية المحلية التي يرتضيها الصندوق. أما عقود الخبراء الاستشاريين وغيرها من العقود، فسوف يتم التفاوض بشأنها طبقاً لإجراءات المؤسسة المتعاونة.

36 - **الصرف** - سيتم صرف قرض الصندوق على مدى فترة سبع سنوات وفقاً لفئات الصرف المبينة في الجدول 2 من اتفاقية القرض. ويجوز سحب مبالغ من حساب القرض بناءً على كشوف إنفاق بالنسبة لفئات المصروفات التي سيتم تحديدها بالاتفاق المشترك بين الحكومة، والصندوق، والمؤسسة المتعاونة. أما المستندات المعينة التي تبرز هذه النفقات، فسوف يحتفظ بها البرنامج، على أن تكون متاحة للتفتيش من جانب بعثات الإشراف ومراجعي الحسابات الخارجيين. وتتم جميع عمليات السحب الأخرى من حساب القرض، على أساس مستندات داعمة كاملة.

37 - **الحساب الخاص** - ستفتح الحكومة حساباً خاصاً بالنقد الأجنبي باسم البرنامج لدى البنك المركزي في تونس. وبمجرد نفاذ القرض، سيقوم الصندوق بتقديم ودیعة أولیة قدرها 1 500 000 دولار أمريكي، تساوي نفقات البرنامج خلال الأشهر الستة الأولى. وسوف يستخدم الحساب الخاص في تمويل حصة الصندوق في النفقات المستوفية للشروط، وسيتم تجديد موارده وفقاً لإجراءات الصندوق المعتمدة.

38 - **الحسابات ومراجعتها** - سيجري صون حسابات مستقلة للبرنامج وسجلات مالية متعلقة بأنشطته لدى مختلف الوكالات المنفذة. وستكفل وحدة إدارة البرنامج أن تُصان هذه الحسابات والسجلات وفقاً لأساليب وإجراءات حكومية يرتضيها الصندوق. وسوف تقدم لحسابات البرنامج الموحدة، والتي ستقوم بإعدادها وحدة إدارة البرنامج، إلى وزارة الزراعة. وستجري مراجعة حسابات البرنامج سنوياً على يد مراجع حسابات مستقل مقبول من الصندوق. وستتضمن تقارير مراجعة الحسابات الموثقة بياناً متعلقاً بمدى كفاية نظم المحاسبة والضوابط الداخلية في الوكالة المنفذة، كما أنها سوف تتضمن رأياً مستقلاً فيما يتعلق بكشوف الإنفاق والحساب الخاص. وسوف ترسل جميعها إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر عقب انتهاء السنة المالية.

واو- التنظيم والإدارة

39 - سيجري تنفيذ البرنامج عن طريق نهجين تفاعليين. ويتعلق النهج الأول بالاستثمارات والخدمات التي يتعين تقديمها تحت المسؤولية الكاملة للإدارة العامة. وأما النهج الثاني فيتعلق بأنشطة التنمية التي تقوم بها المجتمعات المحلية، بما فيها الخطط الإنمائية المتكاملة الخاصة بالمجتمعات المحلية واستخدام الأراضي، والمبادرات المحلية، والمشاريع الصغيرة التي يتولى ترويجها صغار المزارعين وأصحاب القطعان والنساء والشباب الذين يتلقون دعم البرنامج.

40 - **الوضع التنظيمي** - سيجري تنظيم إدارة البرنامج بصورة أساسية في داخل إطار المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وغيرها من مؤسسات التنمية مثل ديوان تربية الماشية والمراعي. وسيعهد بمهمة الإشراف الكامل إلى لجنة استشارية وطنية ولجنتين إقليميتين، واحدة منهما في كل ولاية. وسيعهد بمهمة تنفيذ البرنامج في تطاوين، التي ستجرى فيها معظم عمليات الاستثمار، إلى قسم جديد للبرنامج في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية. وفي معتمدية دوز، سيجري تنسيق الأنشطة المحلية بواسطة أحد الأقسام في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في قبلي (انظر الذيل الرابع).

41 - **تنسيق البرنامج** - ستكفل الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهيئات المهنية في تونس تحقيق التنسيق بين الولايتين وتخصيص الاعتمادات. وسيعهد بمهمة التنسيق والاتصال اليومي إلى مدير البرنامج.

42 - وسيجري الاضطلاع بمهمة إدارة البنى الأساسية الاجتماعية الاقتصادية بواسطة الأقسام المختصة في المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، وفقا لإجراءات معيارية موحدة. وسيعهد بمهمة الاضطلاع ببعض الأنشطة إلى ديوان تربية الماشية والمراعي. أما مهمة إنشاء وصيانة الطريق الرئيسي، فسوف يعهد بها إلى وزارة الأشغال. وسيتم تنفيذ بعض الأنشطة البيئية (حديقة المحيط الحيوي) بإشراف وزارة البيئة. وسيجري توفير تسهيلات ائتمانية بواسطة البنك الوطني للتضامن والبنك الوطني الفلاحي وبواسطة الآليات القائمة للتمويل الصفري.

43 - وسيتعلق التخطيط الاجتماعي الإقليمي بكل الوحدات الاجتماعية الإقليمية، وستجري إدارته بواسطة أفرقة التنمية الفلاحية. وستكون هذه الأفرقة مسؤولة عن برمجة وتنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بمشروعات التنمية الاجتماعية الإقليمية المتكاملة. وسيكون التنفيذ على أساس تعاقدي، سواء مع الإدارة أو مع المتعهدين الخاصين. وستقدم التمويل كل وحدة اجتماعية إقليمية طبقا لمخطط شامل لتخصيص الموارد المالية للوحدات الاجتماعية الإقليمية (مع مراعاة معايير مثل السكان، والفقر، وتوافر الموارد الطبيعية). وسيجري توزيع التمويل على الوحدات الاجتماعية الإقليمية على أساس خطة تنمية معتمدة طويلة الأجل، وبرامج سنوية، يتم وضعها في صيغتها النهائية كاتفاقات برنامجية سنوية. وسيطلب من مجالس أفرقة التنمية الفلاحية، إشراك الفئات المهمشة وعلى الأخص النساء والشباب.

44 - وسيجري تعزيز المبادرات الاقتصادية الفردية أو الجماعية سواء في إطار المزارع الموجودة حاليا أو المشاريع الناشئة. وسيقوم البرنامج بدعم الأنشطة في مجالات المعلومات، وإجراءات الإنشاء، والحصول على التمويل،

ومعرفة منافذ التسويق، والتدريب التقني. وسيجري بقدر الإمكان دمج هذه الأنشطة في إطار مشروعات التنمية المتكاملة للوحدات الاجتماعية الإقليمية.

زاي - المبررات الاقتصادية

45 - **المستفيدون والفوائد** - سيعود البرنامج عند اكتماله بالنفع المباشر على جميع الأسر في الوحدات الاجتماعية الإقليمية الخمس والعشرين ، أي قرابة 11 000 أسرة. وسوف تفي أنشطة الإنتاج في القطاع الزراعي الرعوي بصورة مباشرة 6 500 أسرة من أسر المزارعين. ويقدر معدل العائد الاقتصادي بنسبة 12.8% باحتساب جميع نفقات البرنامج والفوائد الاقتصادية المباشرة القابلة للقياس وحدها. ويؤدي استبعاد تكاليف الطرق المعبدة، ولكن مع احتساب تكاليف الطرق الفرعية المجتمعية، إلى رفع معدل العائد الاقتصادي إلى 20.2%. ويؤدي تخفيض الفوائد بمقدار 10% أو التأخر لمدة عام واحد في سدادها، إلى هبوط المعدل إلى مستوى يظل مقبولاً وقدره 11.4 في المائة. وتؤدي زيادة التكاليف بمقدار 10% إلى خفض معدل العائد الاقتصادي إلى 10.2%، وهو ما يقل قليلاً عن نفقة الفرصة البديلة.

46 - ولا تأخذ الحسابات الواردة أعلاه في الحسبان المزايا الهامة الملموسة التي يصعب قياسها مثل: (i) ظهور ممارسات محسنة للحكم المحلي تهدف إلى المحافظة على عملية التنمية طويلة الأجل ؛ (ii) ظهور شبكة إقليمية أفضل للبنى الأساسية، من شأنها أن تحدث أثراً إيجابياً على الاقتصاد الإقليمي أجمع ؛ (iii) النهوض بالتحكم في تدفق المياه وبمكافحة التعرية، وعلى الأخص بالتوافق مع أنشطة أخرى ترمى إلى الحد من أثر موجات الجفاف المتكررة ؛ (iv) تحسين توزيع الدخل ؛ (v) تحسين قاعدة الموارد الطبيعية.

47 - **الجوانب المتعلقة بالتمايز بين الجنسين** - سيؤدي البرنامج إلى تعزيز دور النساء في اتخاذ القرارات في المنظمات المحلية، في نفس الوقت الذي يتيح فيه لهن فرصاً متزايدة لمزاولة أنشطة مدرة للدخل تسهم في تحقيق تقدمهن الاقتصادي والاجتماعي.

حاء - المخاطر

48 - تتعلق المخاطر الرئيسية للمشروع بإدخال نهج جديدة في مجال ما تزال القدرات المؤسسية فيه ضعيفة، وإن كانت آخذة في التحسن، فيما يتعلق بالفهم المطلوب لدور الهياكل العامة في التنمية التشاركية. وسيؤدي برنامج التدريب المكثف للموظفين الحكوميين إلى إعدادهم للاضطلاع بهذا الدور الجديد. وسيجري على وجه التحديد جعل الموظفين أكثر قدرة وأفضل استعداداً لفهم عملية التغيير، وتعديل مواقفهم الشخصية، والإحساس بالرضا من جراء الاضطلاع بدور استشاري ليس له النفوذ والبريق المقترنان بالوظائف الإدارية التقليدية، والعمل معاً كفريق متجانس. ويعتبر مثل هذا التدريب ابتكاراً في حد ذاته، وربما احتاج إلى بعض الوقت لكي يؤتي ثماره.

49 - ويتمثل خطر آخر في معدل تنقل الموظفين. ولا تسمح القواعد والنظم الحالية التي تحكم الخدمة المدنية بمنح تعويضات أو حوافز لمن يقبلون العمل في المناطق الصعبة. وللتخفيف من هذه المخاطر، فإن البرنامج يخطط لتحسين ظروف العمل والإسكان لهؤلاء الموظفين، لكي يكفل لهم سهولة الحركة. ويعتبر توفير التدريب المكثف أثناء العمل، وتيسير استخدام الأدوات الحاسوبية، جزءاً من الإطار المعتمد للحوافز. وتعتبر المخاطر التي ينطوي عليها نقل

المسؤوليات الإدارية والإمناية إلى المجتمعات المحلية على مثل هذا النطاق، مخاطر حقيقية. بيد أنه جرى، خلال مرحلة تصميم المشروع، اختبار جدوى هذا النهج على مجتمع محلي كبير يمثل حوالي 8% من المجموع الكلي للسكان. واستنادا إلى نتائج هذه التجربة، أدرج تخطيط برنامجي دقيق وقواعد تنظيمية مفصلة في تصميم البرنامج. ومن المعترف به أن حدوث جفاف مبكر يمكن أن يؤثر على قبول الناس للتكنولوجيات المقترحة.

طاء - الأثر البيئي

50 - سيخلف البرنامج المقترح أثرا إيجابيا على البيئة. فمن المتوقع أن يؤدي إلى ما يلي: (i) كبح تدهور المراعي وبدء حدوث تطور دينامي بالنسبة لها؛ (ii) الإسهام في النهوض بالتحكم في تدفق المياه وبمكافحة التعرية، عن طريق إصلاح المصاطب التقليدية الموجودة في المناطق الجبلية. وسوف تساعد إعادة استزراع هذه المصاطب على حماية ما تبقى من أصناف الأشجار المثمرة الآخذة في الاختفاء، وهو أمر من شأنه أن يسهم في حماية التنوع البيولوجي؛ (iii) تحسين موارد المياه الحالية والكامنة في المنطقة عن طريق زيادة الاستثمار في مجال مكافحة التعرية، وإقامة الإنشاءات الهادفة للاستفادة من التدفقات المياه وإعادة ملء الطبقات الأرضية، مع تقليل الأثر المدمرة لتدفقات المياه الجامحة؛ (iv) تصحيح الاتجاه السلبي المتمثل في النشاط الزراعي الذي يتجاوز الحدود الإيكولوجية. ويشكل استنزاف موارد المياه الجوفية أحد المخاطر البيئية الكبرى، وسوف يجري التخفيف من آثاره عن طريق الرصد الصارم وإنفاذ اللوائح السارية.

ياء - السمات الابتكارية

51 - سيكون هذا البرنامج أول برنامج في تونس يستخدم في تنفيذه أسلوب الإدارة التشاركية المتكاملة للموارد الطبيعية لمنطقة بأكملها. وسيكون أيضا أول برنامج ينفذ في ظل مثل هذا السياق الإيكولوجي الصعب. وسوف يستخدم نهجا برنامجيا تشاركيا ملائما للبيئة الاجتماعية والإيكولوجية وسيجري اختباره مع كل من السكان وجهات التشغيل العامة التي يعينها الأمر بصورة مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الاختبار قد أرست الأسس اللازمة لاقتراح نموذج تنظيمي يديره السكان، ويكون أول مشروع في تونس يجري فيه توزيع أكثر توازنا للأدوار بين الهياكل العامة التقليدية المسؤولة عن التنمية الريفية والهيئات القاعدية المنتخبة. وفي سياق تلك العملية، جرى إنتاج قواعد بيانات شاملة، مما أفضى إلى ترسيخ مرتكزات عمليات تخطيط البرنامج ورصده على حد سواء.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

52 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

53 - وجمهورية تونس مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.



54 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح ينفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

55 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تونس قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة عشر مليوناً ومائة ألف (14 100 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لبنارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 20 يوليو/تموز 2002)

- 1 - بالإضافة إلى حصيلة القرض، تخصص حكومة الجمهورية التونسية (الحكومة) سنويا في الميزانية الوطنية، المساهمة الوطنية في البرنامج من مواردها الخاصة ومن التمويل المشترك المحتمل للبرنامج، وذلك طبقا للإجراءات الوطنية السارية ولشروط برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية. وستغطي مساهمة الحكومة الأموال المقابلة من تكلفة البرنامج وهي تشمل ما يلي: مجموع الرسوم والضرائب؛ وأجور موظفي البرنامج وغير ذلك من النفقات التشغيلية؛ ونسبة متغيرة من تكلفة استثمارات البرنامج. وستضع الحكومة تحت تصرف وزارة الزراعة (الوكالة الرئيسية للبرنامج)، وأثناء مدة تنفيذ البرنامج، وحصيلة القرض ومساهماتها الوطنية.
- 2 - تضمن الحكومة تطبيق شروط تخصيص أراضي المشاع طبقا لقانون الجمهورية التونسية رقم 71-7 المؤرخ في 14 يوليو/تموز 1971، والتعديلات التي أدخلت عليه، تطبيقا صارما ولاسيما فيما يختص بصون الأراضي الرعوية كما حددتها في الخريطة الزراعية.
- 3 - تراعي الحكومة أن تكون موارد الميزانية المخصصة سنويا لخطط الوحدات الاجتماعية - الإقليمية مساوية أو أعلى من نسبة خمسة وعشرين في المائة (25%) من الميزانية السنوية الواردة في برنامج العمل والميزانية السنوية، باستثناء برنامج العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج.
- 4 - تضمن الحكومة بأن تطبق الإدارة العامة لموارد المياه، التابعة للحكومة وأثناء تنفيذ البرنامج، ضوابط الرصد والتقييم فيما يتعلق بموارد المياه الجوفية المستعملة للري في منطقة البرنامج.
- 5 - تقوم الحكومة بتأكيد مسانقتها لمبدأ تعويض الاستخدام الدوري للمراعي بتحديد طرائق تنفيذ وتمويل التعويضات قبل نهاية السنة الأولى للبرنامج. ويجوز تنقيح هذه الطرائق لاحقا في ضوء التجربة المكتسبة.
- 6 - تقوم الحكومة بتأكيد مسانقتها لترتيبات البحوث - التنمية وبتعهدها بتحديد طرائق التنفيذ والتمويل قبل نهاية السنة الأولى للبرنامج. ويجوز تنقيح هذه الطرائق لاحقا في ضوء التجربة المكتسبة.
- 7 - تضمن الحكومة إنشاء الهياكل التالية في المجلس الجهوي للتنمية الزراعية لولاية تطاوين قبل نهاية السنة الأولى للبرنامج: وحدة دعم المشروعات الصغيرة الريفية، ووحدة إشراك النساء والشبان، وخدمة دعم المنظمات الريفية القاعدية.
- 8 - تراعي الحكومة أن تتم عملية الرصد والتقييم داخل وحدة إرشاد البرنامج في تطاوين ومعتمدية نوز ودائرة الإحصائيات في قبلي. وسيتم توحيد تقارير الرصد الواردة من الولايتين بواسطة الإدارة العامة للتمويل، والاستثمارات،

الملحق

والمنظمات المهنية داخل وزارة الزراعة، وهي الوكالة الرئيسية في البرنامج. وسيجري وصف أدوات، وأساليب، وطرق، وتشغيل نظام الرصد والتقييم في كتيب إجراءات البرنامج.

9 - تقوم الحكومة بالتأمين على موظفي البرنامج ضد مخاطر الأمراض والحوادث طبقاً للممارسات المعتادة السارية في أراضي الجمهورية التونسية.

10 - تؤمن الحكومة المعاملة المتكافئة بين الرجال والنساء عند فحص الترشيحات للوظائف الشاغرة في إطار البرنامج.

11 - تحددت الشروط التالية كشروط إضافية مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن يكون قد تم تعيين منسقي البرنامج في ولايتي قبلي وتطاوين من طرف الوكالة الرئيسية في البرنامج، وطبقاً لأحكام اتفاقية القرض؛

(ب) أن تكون الوحدة التوجيهية للبرنامج قد أنشئت داخل المجلس الجهوي للتنمية الزراعية في تطاوين وأن يكون المسؤول المالي لها قد تم تعيينه من طرف الوكالة الرئيسية للبرنامج، طبقاً لأحكام اتفاقية القرض؛

(ج) أن يكون قد تم تعيين مهندس مسؤول عن المنظمات الريفية القاعدية من طرف المجلس الجهوي للتنمية الزراعية في تطاوين؛

(د) أن تكون اتفاقية القرض قد تم التوقيع عليها حسب الأصول وأن تكون الحكومة قد حصلت من مجلس النواب على السلطات الكاملة للترخيص بها وتنفيذها؛

(هـ) أن يكون الرأي القانوني المواتي، والمقدم من المستشار القانوني والتشريعي للحكومة، والمقبول شكلاً وموضوعاً، قد سلم للصندوق بواسطة الحكومة.

COUNTRY DATA

TUNISIA

Land area (km² thousands) 2000 1/	155	GNI per capita (USD) 2000 1/	2 090
Total population (million) 2000 1/	9.6	GNP per capita growth (annual %) 2000 1/	3.3
Population density (people per km²) 2000 1/	62	Inflation, consumer prices (annual %) 2000 1/	2.9
Local currency	Tunisian Dinar (TND)	Exchange rate: USD 1 = TND 1.40	TND 1 = USD 0.71
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1980-99 2/	2.1	GDP (USD million) 2000 1/	19 462
Crude birth rate (per thousand people) 2000 1/	17 a/	Average annual rate of growth of GDP 2/ 1980-90	3.3
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	6 a/	1990-99	4.6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	24 a/	Sectoral distribution of GDP 2000 1/	
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	73 a/	% agriculture	12
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	0.7	% industry	28
Poor as % of total rural population 2/	22	% manufacturing	18
Total labour force (million) 2000 1/	3.8	% services	59
Female labour force as % of total 2000 1/	32	Consumption 2000 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	14
School enrolment, primary (% gross) 2000 1/	118 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	61
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2000 1/	29	Gross domestic savings (as % of GDP)	25
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	3 283	Merchandise exports 2000 1/	5 970
Malnutrition prevalence, height for age (% of children Under 5) 2000 1/	n.a.	Merchandise imports 2000 1/	8 740
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children Under 5) 2000 1/	n.a.	Balance of merchandise trade	-2 770
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2000 1/	5.1	before official transfers 1999 1/	-1 345
Physicians (per thousand people) 1999 1/	0.70 a/	after official transfers 1999 1/	-443
Population without access to safe water (%) 1990-98 3/	2	Foreign direct investment, net 1999 1/	347
Population without access to health services (%) 1981-93 3/	10	Government Finance	
Population without access to sanitation (%) 1990-98 3/	20	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 1999 1/	-2.3
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 1999 1/	31.7
Food imports (% of merchandise imports) 1999 1/	8	Total external debt (USD million) 1999 1/	11 872
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of Arable land) 1998 1/	417	Present value of debt (as % of GNI) 1999 1/	59
Food production index (1989-91=100) 2000 1/	127.2	Total debt service (% of exports of goods and services) 1999 1/	15.9
Cereal yield (kg per ha) 2000 1/	853	Lending interest rate (%) 2000 1/	n.a.
Land Use		Deposit interest rate (%) 2000 1/	n.a.
Arable land as % of land area 1998 1/	18.7		
Forest area (km ² thousand) 2000 2/	5		
Forest area as % of total land area 2000 2/	3.3		
Irrigated land as % of cropland 1998 1/	7.8		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

n.a. = not available

Sources: 1/ World Bank, *World Development Indicators* database.

2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2001.

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

PREVIOUS IFAD LOANS TO TUNISIA

Project ID	Project Name	Lending Terms	Project Type	Financing Type	IFAD Approved Financing (USD '000)	IFAD Current Financing (USD '000)	Board Approval	Loan Signing	Loan Effectiveness	Current Closing	Project Completion Date	Cooperating Institution	Project Status
59	Development Project of Small and Medium-Size Farms in the Governorates of Kef and Siliana	I	CREDI	F	19 000	18 937	05 Dec. 80	09 Dec. 80	02 Oct. 81	31 Dec. 88	30 Jun. 88	AFESD	Closed
139	Sidi Bouzid Irrigation Project	O	IRRIG	E	7 300	7 196	13 Dec. 83	31 Jan. 84	05 Jul. 84	30 Jun. 93	31 Dec. 92	World Bank; IBRD	Closed
175	Sidi Bouzid Rainfed Agriculture Development Project	O	AGRIC	F	6 000	5 538	05 Sep. 85	25 Sep. 85	27 Mar. 86	30 Jun. 94	31 Dec. 93	AFESD	Closed
227	Pilot Project in Algeria and Tunisia for the Integrated Rural Development of the Mellegue Watershed	O	RURAL	F	12 000	12 000	15 Sep. 88	08 Feb. 89	01 Jun. 89	30 Sep. 99	31 Mar. 99	AFESD	Closed
298	Sidi M'Hadheb Agricultural and Fisheries Development Project	O	AGRIC	F	11 851	11 851	12 Dec. 91	07 Jan. 92	07 Aug. 92	30 Jun. 01	31 Dec. 00	AFESD	Closed
348	Integrated Agricultural Development Project in the Governorate of Kairouan	O	AGRIC	F	12 507	12 507	02 Dec. 93	25 Apr. 94	07 Aug. 95	31 Mar. 03	30 Sep. 02	AFESD	Ongoing
483	Integrated Agricultural Development Project in the Governorate of Siliana	O	AGRIC	F	11 261	11 261	06 Dec. 95	18 Jan. 96	17 Jun. 96	31 Dec. 03	30 Jun. 03	AFESD	Ongoing
1104	Integrated Agricultural Development Project in the Governorate of Zaghuan	O	AGRIC	E	16 052	16 052	03 Dec. 98	17 Feb. 99	14 Dec. 99	31 Dec. 05	30 Jun. 05	AFESD	Ongoing
Total	8 projects (5 closed and 3 ongoing)				95 971	95 342							



CADRE LOGIQUE

Résumé descriptif	Indicateurs de vérification	Moyens de vérification	Suppositions /risques
Objectifs de développement			
<ul style="list-style-type: none"> - Engager un processus de développement durable solidement pris en charge par ses acteurs 	<ul style="list-style-type: none"> • Organisations et institutions rurales aptes à participer à la définition/exécution des politiques • Appareil étatique et administratif plus réceptif aux besoins de la population • Ressources Pastorales et en Eau restaurées et mieux gérées • Statut social et situation économique des jeunes et des femmes améliorés • Revenus des ménages diversifiés et accrus 		
Objectifs du programme			
<ul style="list-style-type: none"> - <u>Impact Economique</u>: une amélioration et stabilisation des revenus et un développement équitable n'excluant aucune catégorie - <u>Impact Social</u> : Une meilleure présence des jeunes et des femmes dans les processus de décision et de gestion économique – Un apprentissage progressif des règles de la gouvernance locale - <u>Impact sur l'environnement</u> : un équilibre nouveau entre les activités sociales et économiques et l'environnement. 	<ul style="list-style-type: none"> - 6 500 exploitants agriculteurs, agro-éleveurs et éleveurs et 800 bergers bénéficient des actions du Programme - 370 micro-entrepreneurs fournisseurs de services économiquement viables et diversifiés - Taux de rentabilité économique en année 15 supérieur au coût d'opportunité du capital (11%) - Participation active des jeunes et des femmes dans les GDA et les associations professionnelles - 10 000 familles s'engagent autour d'une vision du développement local valorisant les produits et atouts de la région contrastant avec les stratégies d'émigration - les tendances à l'évolution régressive des ressources naturelles (parcours, ressources en eau) auront été stoppées - gestion participative et durable des parcours - un patrimoine architectural reconstitué et une ressource paysagère embellie. 		<p>Une séquence climatique ne s'écartant pas trop du scénario moyen</p>



Outputs			
1. Une infrastructure économique et des services de développement renforcés	1.1.Réalisation du Schéma des Eléments Structurants (schéma directeur régional)		
2. Des aménagements intégrés conçus et gérés à l'échelle des unités socio-territoriales	2.1.Volume, répartition des investissements par UST 2.2.Cohérence avec le Schéma des Eléments Structurants (échelle régionale) 2.3.Productivité des parcours (offre fourragère accrue)	Le système de suivi et évaluation mettra en oeuvre une panoplie d'instruments complémentaires : - Un système de suivi des convention - Un suivi quantitatif des réalisations - Un suivi qualitatif et technique des réalisations - Un suivi de premier impact - Un suivi participatif associant la population - Un système d'information géographique	La détermination et la motivation de la société rurale/locale lui permet de s'approprier le programme et d'apporter des réponses nouvelles aux problèmes soulevés par la mise en oeuvre
3. Amélioration de la productivité des systèmes et de production et des filières associées	3.1.Evolution des productions animales totales de la région 3.2.Evolution des productions végétales totales de la région		
4. Diversification et accroissement des revenus non –agricoles	4.1.Evolution des revenus générés par les micro-entreprises 4.2.Evolution des revenus générés par les micro-projets		
5. Capacités institutionnelles accrues en matière d'orientation et de stimulation d'un processus de développement régional et local	5.1. Efficacité de la mise en oeuvre du PRODESUD 5.2. Opinion des principaux acteurs 5.3. Apparition de nouvelles initiatives complémentaires des actions engagées par le PRODESUD		
Activités			
1.1. Routes rurales revêtues	1.1.1 Km réalisés	- Voir ci-dessus - Programme de Travail Annuel et Budget	Une action de communication réussie auprès des acteurs du développement conduisant à une vision partagée de l'avenir
1.2. Maillage d'hydraulique pastorale	1.2.1 Nb.Forages, réservoirs, km conduites		
1.3. Amélioration potentialités hydriques	1.3.1 Nb. ouvrages épandages crues, recharge		
1.4. Création 1 périmètre irrigué nouveau	1.4.1 Ha irrigués, consommation eau/ha		
1.5. Centre production semences pastorales	1.5.1 Réalisation, production semences/an		
1.6. Couverture sanitaire du cheptel	1.6.1 Nb unités mobiles, cliniques; animaux vaccinés		
1.7. Actions de recherche-développement	1.7.1 Nb, diversité Publications de vulgarisation		
1.8. Parc réserve de la biosphère	1.8.1 Réalisation, fonctionnement		
2.1. Promotion organismes gestion des terroirs	2.1.1 Résultats financiers		



2.2. Reconstitution potentiel arboriculture	2.2.1 Production d'olives		<p>Le système de suivi et évaluation mettra en oeuvre une panoplie d'instruments complémentaires :</p> <ul style="list-style-type: none"> - Un système de suivi des convention - Un suivi quantitatif des réalisations - Un suivi qualitatif et technique des réalisations - Un suivi de premier impact - Un suivi participatif associant la population - Un système d'information géographique 	<p>Travaux CES contrôlent efficacement l'érosion et à la recharge des nappes</p>
2.3. Réhabilitation et gestion des parcours	2.3.1 Richesse floristique, réapparition graminées, couverture végétale			
2.4. Création d'ombrières	2.4.1 Nb unités réalisées ; suivi des conventions.			
2.5. Travaux d'irrigation identifiés localement	2.5.1 Ha irrigués ; Suivi des conventions.			
2.6. Petite hydraulique pastorale (locale)	2.6.1 Indicateurs du système de suivi des conventions			
2.7. Conservation Eaux & Sols (locale)	2.6.2 Idem			
2.8. Pistes de dessertes locales	2.6.3 Idem ; Km réalisés			
2.9. Constructions communautaires	2.6.4 Idem ; unités réalisées			
3.1. Développement atelier engraissements	3.1.1 Nb ateliers ovins/caprins/camelins			
3.2. Amélioration Performances cheptel/sélection	3.2.1 Productivité viande de l'UZ (ovins, caprins, camelins)			
3.3. Promotion élevage camelin	3.3.1 Nb reproducteurs présentés au concours d'élevage			
3.4. Promotion métier de berger	3.4.1 Nb bergers formés, embauchés après formation			
3.5. Intensification périmètres irrigués existants	3.5.1 3.5.1 Coefficient d'intensification=sup.cultivée/sup.irriguée			
3.6. Valorisation produits du terroir	3.5.2 Vente de produits labellisés et à haute valeur ajoutée			
3.7. Promotion organisations professionnelles	3.5.3 Nb, diversité, dynamisme des organisations profess.			
4.1 Aide installation jeunes agriculteurs	3.5.4 Nb jeunes agriculteurs installés avec appui du projet			
4.2 Développement activités génératrices revenus	3.5.5 Nb, objet, chiffre d'affaire des AGR développées			
4.3 Promotion des micro-entreprises	3.5.6 Nb, objet, chiffre d'affaire, profits des micro-entrepr.			
4.4 Valorisation Ksours de montagne, patrimoine	3.5.7 Nb, nature, volume d'investissement des sous-projets			
5.1 Renforcement des CRDA et de l'OEP				
5.2. Mise en place, fonctionnement Unité Pilotage	5.1.1 Réalisations physiques/ financières; respect calendrier			
5.3 Unité soutien organisations rurales de base	5.2.1 Idem			
5.4 Unité soutien initiatives économiques rurales	5.3.1 Idem			
5.5 Coordination centrale (DGFIOF)	5.4.1 Idem			
5.6 Études économiques et techniques				
5.7 Assistance méthodologique	5.6.1 Réalisations physiques et financières ;			
	5.7.1 Adhésion des cadres à l'approche participative			
	5.7.2 Qualité des plans de développement des UST			
5.8 Formation	5.8.1 Nb. personnes formées selon les thèmes de formation			
	5.8.2 Emergence de formateurs parmi les cadres formés			

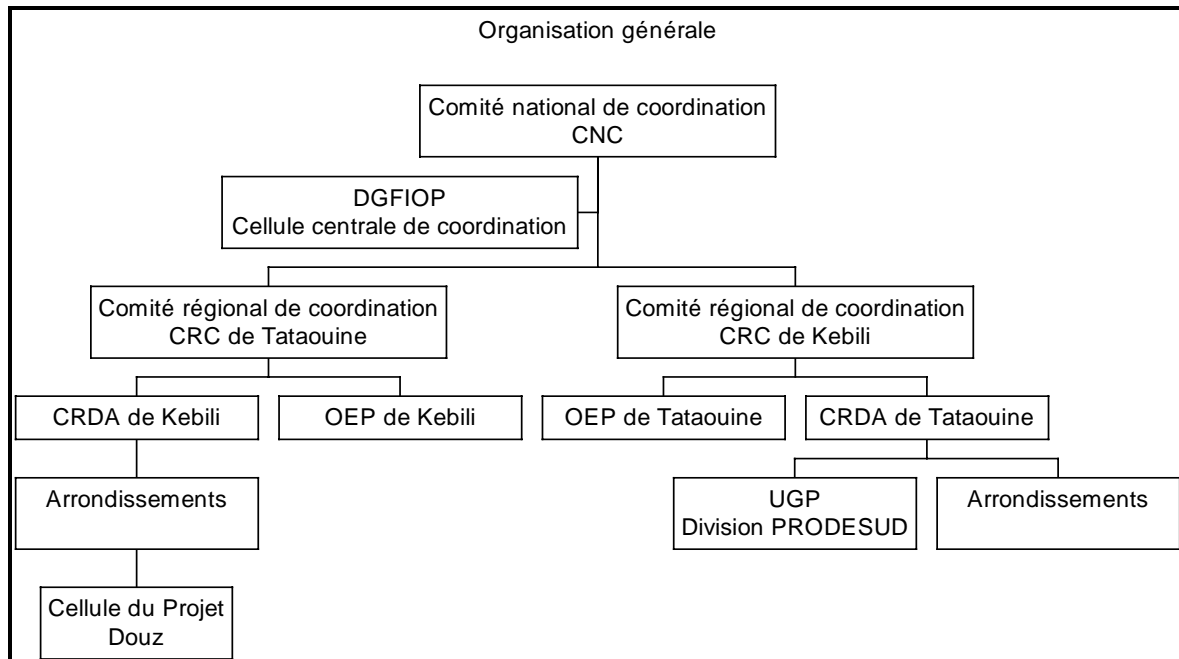


Inputs		Financement		
	<u>USD '000</u>		<u>USD '000</u>	
Études	472	FIDA	18 746	Une volonté politique affirmée de la part de l'Etat de mettre les moyens humains et matériels derrière les objectifs affichés
Génie Civil	26 370	OPEP Fund	5 062	
Véhicules	1 557	Bénéficiaires	1 723	
Équipement	9 793	Gouvernement	17 805	
Assistance technique	557			
Formation	546	Total	44 336	
Fonds & Crédit	1 716			
Salaires, indemnités	786			
Autres coûts d'opération	2 539			
Total	44 336			

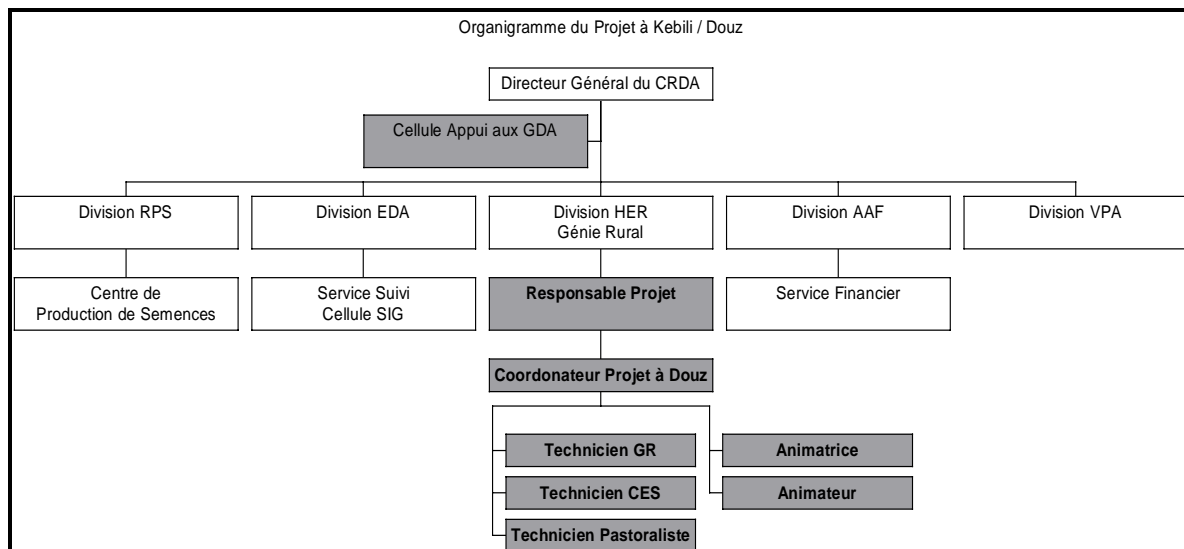


ORGANISATION DU PROGRAMME

1. Organigramme du Programme



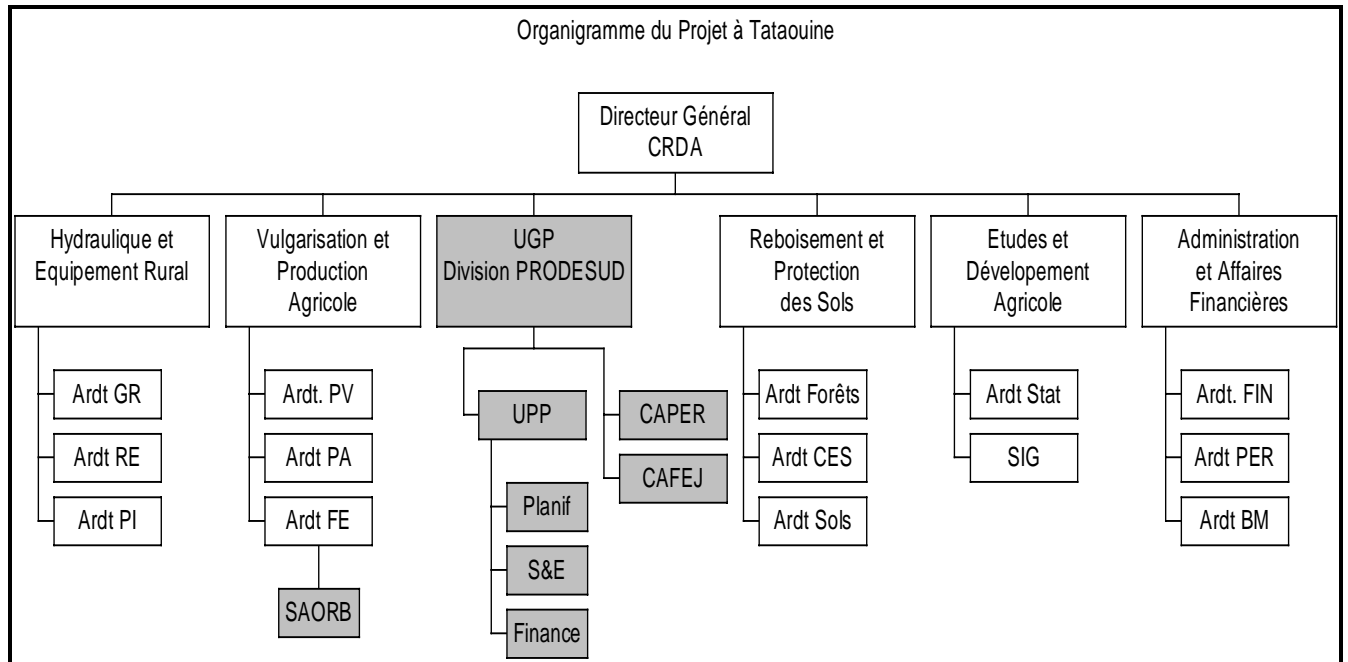
2. Organigramme du Programme dans le CRDA de Kebili



Note: Les services du CRDA concernés par la mise en œuvre du programme sont colorés en gris sur le graphique.



3. Organigramme du Programme dans le CRDA de Tataouine



Note: Les structures qui seront créées par le Programme sont indiquées en gris sur le graphique.

QUANTITATIVE INPUTS, TARGETS AND KEY FACTORS

1. Quantitative Targets	Unit	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	Total	5. Beneficiaries	Households	Population
A.REGIONAL AND GENERAL INTEREST PUBLIC INVESTMENTS												
1. Asphalted feeder roads	km	-	49	70	71	40	20	245	Total:	11 000	71 500	
2. Pastoral water supply regional network												
• Deep boreholes	unit	-	-	2	1	2	1	2	8			
• Distribution waterpipes	km	-	35	40	20	20	-	-	115	6. Project Objectives		
• Tanks	unit	-	-	2	1	2	-	-	8	- To rehabilitate and improve productivity of rangelands, which constitute the		
• Services Centres	unit	-	-	-	-	2	1	1	4	natural major asset and a basis for extensive livestock for meat production exports and raising agricultural productivity		
B.SOCIO-TERRITORIAL UNITS INTEGRATED LAND USE AND DEVELOPMENT PLANNING												
1. Rangeland and pasture rehabilitation												
• Natural Pasture Resting	ha	-	-	10 000	20 000	50 000	10 000	180 000	180 000			
• Forage tree planting	ha	-	-	500	1 000	1 500	1 000	4 000	4 000			
• Re-seeding natural pastures	ha	-	-	100	200	450	750	1 000	1 500	4 000	7. Project Area	
2. Local small-scale irrigation works	ha	-	-	70	70	70	70	70	70	420	Semi-arid and presaharian environment, with dryland agriculture in mountains and scattered irrigation	
3. Local feeder roads improvement	km	-	-	20	20	20	20	20	20	100		
C.PRODUCTION SUPPORT SERVICES												
1. Animal health												
• Mobile units	unit	-	-	1	-	-	-	-	1	8. Target Group		
• Health Centres	unit	-	-	1	-	-	-	-	1	The whole of rural population, with emphasis on a producer focal target group (6 500 households) and on women and young adult (more than one-third of population)		
D.PROMOTION OF LOCAL INITIATIVES AND MICRO ENTERPRISES												
1. Livestock-based micro-projects												
• Fattening Units	unit	-	-	40	60	60	60	60	70	350	9. Project Strategy	
• Sheep and goat-mini herds for women	unit	-	-	10	10	10	10	10	-	40	Project will finance public investments, among which roads, which will be of general benefit for regional development. Its main thrust, however, will be on promotion of participatory based activities.	
• Hatchers	unit	-	-	10	10	10	10	10	-	50	Those will include Socio-Territorial Units Land use and integrated development planning and the promotion of microenterprises. Sustainable use of natural resources management	
• Feed sales sites	unit	-	-	1	1	1	1	1	1	5	will be sought through land use planning and community users' organizations	
• Cheese-making units	unit	-	1	1	1	1	1	1	1	6		
2. Craft-based micro-projects												
• Weaving	unit	-	-	1	1	1	1	-	3	10. Project Instrument		
• Leather working	unit	-	-	2	2	2	2	2	2	10	- Community organization on a socio-territorial basis (GDA) and integrated participatory planning	
• Camelhair processing	unit	-	-	2	2	2	1	-	7	- Introducing a tested participatory planning methodology and knowledge management tools		
• Jewels	unit	-	-	1	1	-	-	-	2	- Training GDA board members as well as administration staff		
• Bread baking	unit	-	-	4	4	4	4	4	20	- Introducing large-scale techniques for sustainable natural pasture management		
• Tanneries	unit	-	-	1	1	1	1	-	1	- Setting up a PMU that will coordinate execution by CRDA operative branches while supervising directly actions not relevant to usual CRDA activities.		
• Spice milling	unit	-	-	1	1	1	1	-	5			
E.MANAGEMENT CAPACITY STRENGTHENING												
• Training workshops for GDA boards	workshop	-	3	4	10	10	10	10	47			
• Participation to workshops (number of boards members at sessions)			94	213	333	333	333	333	47			
2. Project Cost Summary (USD '000)												
		IFAD	Beneficiaries	Government	OPEC Fund	Development Funds	Banks	Total				
Regional and general interest public investments		8 176	288	7 184	5 062	-	-	20 710				
Socio-territorial Units integrated land use and development planning		7 171	1 049	5 929	-	1 048	447	15 644				
Production Support services		215	66	396	-	53	39	769				
Promotion of Local Initiatives and Microenterprises		417	320	340	-	312	304	1 693				
Management Capacity Strengthening		2 768	-	2 694	-	59	-	5 520				
TOTAL		18 746	1 723	16 543	5 062	1 472	790	44 336				
3. Economic Rate of Return and Sensitivity Analysis:												
12.8%												
Base Case												
Costs increased by 10%: 11.4%												
Benefits reduced by 10%: 11.4%												
Costs up 10%, benefits down 10%: 10.2%												
Net benefits lagged by one year: 11.4%												
Net benefits lagged by two years: 10.3%												
Without feeder roads: 20.2%												
4. Overall Project Targets for Production												
Natural pasture, production												
Average supply 187 million forage units												
Additional production (animal)												
Meat: 4 020 tonnes + 46%												
Wool: 64 tonnes + 18%												
Manne: 9 480 tonnes + 18%												
Olive oil: 3 644 tonnes + 200%												



